الأمم المتحدة

A/57/384/Add.1

الجمعية العامة

Distr.: General
20 December 2002
Arabic
Original: English

الدورة السابعة والخمسون

البند ٣٨ من جدول الأعمال

الحالة في أمريكا الوسطى: إجراءات إقامة سلام وطيد ودائم والتقدم المحرز في تشكيل منطقة سلام وحرية وديمقراطية وتنمية

الحالة في أمريكا الوسطى

تقرير الأمين العام*

إضافة

موجز

تتناول هذه الإضافة إنهاء مهمة التحقق التي تضطلع بها الأمم المتحدة في السلفادور منذ التوقيع على اتفاقات السلام في ذلك البلد في كانون الثاني/يناير ١٩٩٢. وينبغي الإشادة بالحكومة وجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني، والإشادة خاصة بشعب السلفادور بأكمله، لما تحلّو به من بُعد نظر وإخلاص في السعي إلى تجاوز آثار الحرب وبناء مجتمع جديد يعمه السلام. وسيكون استمرار الالتزام والإخلاص من جانبهم بالغ الأهمية لتحقيق الأهداف الأربعة التي حددها الأطراف لأنفسهم في عام ١٩٩٠ وهي إنهاء الحرب؛ والاحترام الكامل لحقوق الإنسان؛ وإرساء الديمقراطية؛ والمصالحة؛ وللتغلب على التحديات المقبلة، التي تحدد هذه الإضافة بعضا منها. وستظل الأمم المتحدة تدعم السلفادور في الجهود التي تبذلها للوصول إلى المجتمع المكتمل ديمقراطيةً وعدلا الذي تنشده.

* تغطي هذه الإضافة التطورات التي استجدت في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ وحالت دون تقديمها في وقت أسبق.

261202 261202 02-75095 (A)
0275095

١ - الغرض من هذه الإضافة هو إبلاغ الجمعية العامة بالتدابير المتخذة من جانب حكومة السلفادور للوفاء بالتزامها بمد مظلة الاستحقاقات لتشمل المعوقين بسبب القتال ومُعالي المقاتلين الذين لقوا مصرعهم من طرفي الصراع. ورغم أن صندوق حماية الجرحى ومعوقي الحرب قد جرى إنشاؤه منذ بضع سنوات، لا يحصل جميع المستحقين على المدفوعات المقررة، ويعزى ذلك جزئيا إلى وجود حدود وقيود في التشريع المنظم لهذه المسألة. ومن الجدير بالذكر أن الحكومة قد تعهدت بإعادة فتح قائمة المستفيدين المحتملين للتمكين من إدراج المقاتلين السابقين وأفراد الأسر المستحقين الذين لم يدرجوا في القائمة حتى الآن، وذلك ليتسنى لهم بدء تقاضي التعويضات المستحقة، وجاء هذا التعهد من جانب الحكومة بعد التوصل إلى اتفاق سياسي بشأن هذه المسألة مع الرابطات الممثلة للمستفيدين من الصندوق. وكما هو مدون في التقرير الرئيسي، يشكل هذا التعهد آخر نقطة يشملها التحقق الذي تجريه الأمم المتحدة.

٢ - ومن أجل متابعة هذه المسألة، ظلت الأمانة العامة للأمم المتحدة، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تُقيم اتصالات بالحكومة وجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني. ومن المسائل التي كانت موضع اهتمام بالغ مسألة ضمان استدامة البرنامج حتى يستمر المستفيدون الجدد في الحصول على الاستحقاقات على مر الزمن. وردا على استفسارات مقدمة من الأمانة العامة للأمم المتحدة، قدم وزير خارجية السلفادور في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ بيانا بالأحكام القانونية والمتعلقة بالميزانية التي وضعت لضمان استمرارية البرنامج، ومنها المخصصات التي تقدمها - أو تزمع أن تقدمها - الحكومة إلى صندوق حماية الجرحى ومعوقي الحرب، تنفيذا للاتفاق السياسي. كما أكد الوزير أن مد مظلة الاستحقاقات في إطار هذا البرنامج قد جرى سنه في صورة قانون، الأمر الذي يشكل ضمانا لتوفير المدفوعات في المستقبل.

٣ - وبعد التغلب على بعض التأخيرات التي صودفت في بادئ الأمر، شهد العام الماضي تحركا إيجابيا على طريق تنفيذ الاتفاق السياسي المبرم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ نتيجة للإجراءات المتخذة لتحسين عمليات الصندوق. وقد تقدم الطالبون الجدد بطلباتهم بالفعل ويجري حاليا فحصها وتصنيفها بدعم تقني من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واعتمادا على المساعدة والمساهمات السخية المقدمة من حكومات إسبانيا والمكسيك وإيطاليا. كما أعلن مصرف التنمية للبلدان الأمريكية اعتزامه زيادة التعاون مع أنشطة الصندوق. ورغم التعقيد الذي تتسم به مهمة التيقن من استحقاقات المتقدمين، فإن العملية تمضي قُدُما بشكل تدريجي ومن المفروض أن تستفيد من مشاركة الرابطات الممثلة لجرحى الحرب في مجلس إدارة الصندوق وفي أنشطة أخرى. وقد قُطع شوط كبير في تحديد القائمة النهائية للمستفيدين

ومن المتوقع الانتهاء منها في عام ٢٠٠٣. ومن المفروض أن يبدأ صرف الاستحقاقات بعد ذلك بوقت قصير.

٤ - وقد قدمت الحكومة تأكيدا خطيا للتدابير التي تتخذها للوفاء بالتزاماتها المستقبلية تجاه المستفيدين الجدد، وهو أمر يدل على شدة التزامها بضمان استدامة تلك العملية. ويعزز هذا التأكيد والخطوات الأخرى المقترنة به التي تتخذ لتحسين عمليات الصندوق الاتفاق السياسي المبرم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، كما يشكل التزاما قويا بتلبية احتياجات القطاع الضعيف من السكان المتأثرين مباشرةً بالصراع المسلح. وسيلزم أن تواصل الكيانات الوطنية المعنية اهتمامها لكي يتسنى تعزيز قرار الحكومة توفير تغطية كافية للمتقدمين الجدد المؤهلين. وسيكون التعامل الفعال مع الآثار الأليمة التي خلفتها الحرب دليلا على استمرار الالتزام بالمصالحة، التي هي أحد الأهداف الرئيسية لاتفاقات السلام.

٥ - وقد ظلت الأمم المتحدة، طيلة السنوات الإحدى عشرة التي أعقبت توقيع الاتفاق، تُقِيم اتصالات مع الحكومة وجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني وتراقب عن كثب عملية السلام وتقدم تقارير دورية عن الخطوات المتخذة للامتثال للأحكام الواسعة النطاق التي يتضمنها الاتفاق. ومع ترسُّخ دعائم المؤسسات الجديدة والممارسات الديمقراطية، أخذت مهمة التحقق التي تضطلع بها الأمم المتحدة تؤول تدريجيا إلى المؤسسات الوطنية المعنية. ومن الواضح أنه لا يمكن أن يحل أي تدخل دولي محل الدور الذي تؤديه حسب الأصول الآليات والمؤسسات المحلية. وقد آن الأوان لأن تتولى تلك الآليات، فضلا عن الأحزاب السياسية والمجتمع المدني في السلفادور، الرصد الكامل لأعمال الدولة وأن تقوم بالدعوة من أجل القضايا موضع الاهتمام العام، على غرار ما هو متبع في جميع الأمم الديمقراطية. وبناء على ذلك وفي ضوء التقدم الذي أُحرز في مسألة جرحى الحرب، فإن مهمة الرصد التي ظلت المنظمة تؤديها منذ التوقيع على اتفاق السلام قد وصلت الآن إلى نهايتها.

طريق المستقبل

٦ - لقد أصبحت السلفادور في عام ٢٠٠٢ بلدا مختلفا. فقد حققت طفرات في نبذ الصراع واستبعاد المواجهة المسلحة كوسيلة لحل الخلافات. وخطت خطوات كبيرة على طريق التحول الديمقراطي. وأصبحت جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني مندمجة بالكامل في الحياة المؤسسية للبلد. فهي تملك، بوصفها الحزب الرئيسي في المعارضة، جزءا كبيرا من السلطة التشريعية والبلدية. كما تمارَس حرية التعبير على نطاق واسع وتدور مناقشات حية حول معظم القضايا موضع الاهتمام العام. ومرت القوات المسلحة بعملية إصلاح موسعة وانسحبت كمؤسسة من الساحة السياسية. ولم يعد الإفلات من العقاب سياسة مؤسسات

الدولة، كما ازدادت شفافية وموثوقية ما جرى إنشاؤه أو إعادة تنظيمه من هذه المؤسسات بموجب اتفاقات السلام.

٧ - وفضلا عن ذلك، عاشت السلفادور في السنوات التي أعقبت توقيع الاتفاقات فترة نشاط كبير ونمو اقتصادي. ورغم التباطؤ الذي شهدته في السنوات الخمس الأخيرة والراجع إلى مزيج من العوامل الخارجية والكوارث الطبيعية التي كان لها تأثير تعجيزي على احتمالات تحقيق المزيد من النمو، فإن من الممكن القول بأن السلفادور هي واحدة من أكثر بلدان أمريكا اللاتينية استقرارا.

٨ - إلا أن العمل من أجل الإرساء الكامل للديمقراطية وتحقيق سيادة القانون بصورة فعالة والتوصل إلى مجتمع يسوده العدل وترسيخ دعائم السلام الذي كان طريق تحقيقه مؤلما، هو عمل لم ينته بعد. فالسلفادور بلد يمر بمرحلة انتقال محفوف بالمخاطر نحو الاندماج في منطقته وفي نصف الكرة، ولا تزال مؤسساته هشة كما أن ثقافته السياسية تتسم بالضعف وبه أوجه تفاوت اقتصادية اجتماعية واسعة. والساحة السياسية هناك يغلب عليها الاستقطاب وسوء الظن الشديد والمواجهات اللفظية بين المتنافسين في مضمار العمل السياسي. وكثيرا ما تتغلب هذه المواقف على الرغبة في الدخول في مناقشة جادة وبناءة بشأن المقترحات الموضوعية المتعلقة بمواجهة تحديات المستقبل العديدة. وتميل السلطات إلى عدم التشاور على الصعيدين المجتمعي أو السياسي بشأن القرارات الأساسية المتعلقة بالسياسة العامة؛ وعندما تحدث هذه المشاورات، فإنها تُقابَل بالتجاهل في معظم الأحيان.

٩ - ونتيجة لذلك أخذت تتقلص المشاركة الشعبية في العملية السياسية والانتماء إلى الأحزاب السياسية. وأدى ذلك بدوره إلى أن أصبح اهتمام الناخبين بالخيارات السياسية القائمة يزداد فتورا، الأمر الذي يدلل عليه ارتفاع نسبة المتغيبين عن الانتخابات الأخيرة التي جرت في عام ١٩٩٩. وقد تزداد حدة هذا الاتجاه في الانتخابات البلدية والتشريعية المقرر أن تجري في آذار/مارس ٢٠٠٣. ومن الأمور التي يمكن أن تساعد في عكس هذا الاتجاه النص على قيام الناخب بالإدلاء بصوته بالقرب من منزله، الذي من المتوقع أن يبدأ نفاذه في عام ٢٠٠٤، إلى جانب إصلاحات أخرى في النظام الانتخابي.

١٠ - ولكي تعم فوائد سيادة القانون والتمتع الفعلي بحقوق الإنسان شعب السلفادور بأكمله فلا بد من أن تتحقق بالكامل الإصلاحات القانونية والمؤسسية التي تستند إليها اتفاقات السلام. ويمثل ذلك تحديا صعبا في بلد شهد ارتفاعا كبيرا في نسبة الجرائم العادية، وهو أمر كثيرا ما يكون مألوفا بعد انتهاء الصراعات. والنظام القضائي يعتريه البطء في أغلب الأحيان ولا يزال قضاة كثيرون يخضعون لنفوذ سياسي. كما لا يزال نظام فحص

القضاة وتقييمهم في حاجة إلى إصلاح حاسم للتقليص إلى أقصى حد من الأداء الرديء أو غير الملائم للجهاز القضائي وضمان أن تكون معايير اختيار القضاة هي النزاهة والمعرفة المهنية والجدارة وكفالة مساءلتهم عما يفعلون. ويصدق نفس الشيء على مكتبي المحامي العام والنائب العام للجمهورية، اللذين يفتقران بصفة عامة إلى الموارد والخبرة الفنية اللازمتين للتحقيق في القضايا والمضي في الإجراءات بالسرعة والدقة المطلوبتين. ونتيجة لأوجه القصور هذه، تُرتكب جرائم كثيرة دون معاقبة مرتكبيها وتُقيَّد بصورة خطيرة - ليس بنص القانون - فرص الحصول الفعلي لعدد كبير من السلفادوريين على محاكمة وفق الأصول القانونية. وستلزم إجراءات حاسمة لعلاج هذه الحالة. وهي إجراءات لا غنى عنها أيضا لتلبية مطالب السكان الذين أخذ يزداد، في أعقاب الحرب، وعيهم بحقوقهم ورغبتهم في الدفاع عنها.

١١ - وتقوم الشرطة المدنية الوطنية، وهي من الملامح الرئيسية في اتفاقات السلام، بتعزيز قدرتها حاليا بعد أن مرت بفترة من التدهور. وقد أسفر تقييم متعمق لأفرادها عن إقالة ١ ٢٠٠ من الضباط والشرطيين الآخرين من جميع الرتب بسبب من اكتُشف من فسادهم أو تورطهم في جرائم أخرى. وبفضل هذه التدابير القاسية، استعادت الشرطة المدنية الوطنية بعضا من مكانتها السابقة واستردت الثقة التي أودعها السكان فيها بعد التوقيع على الاتفاقات. ويشكل إنشاء شعبة حقوق الإنسان داخل الشرطة خطوة هامة في الاتجاه الصحيح. وللامتثال للاتفاقات على الوجه الكامل، يجب أن يخضع المخطئون من الشرطة المدنية الوطنية للمساءلة الكاملة أمام السلطات القضائية المدنية. فهذه هي الطريقة الوحيدة التي يمكن بها تعزيز هذه المؤسسة بوصفها الأداة الحقيقية لإقرار القانون والنظام في المجتمع الديمقراطي. ويتعين على الحكومة والأحزاب السياسية والمجتمع المدني أن يقوم كل منهم من موقعه بتشجيع إضفاء طابع الاحتراف بشكل متواصل على أفراد الشرطة وإكسابهم الموثوقية باعتبارهم الضامنين لأمن جميع قطاعات السكان.

١٢ - ويستعيد مكتب أمين المظالم حاليا، بعد أن مر بفترة كان يفتقر خلالها إلى الفعالية، دوره المرسوم بوصفه جهة مستقلة ترصد حماية حقوق المواطنين. وسيحتاج أمين المظالم إلى موارد إضافية لكي يعزز قدرته. وتقع على الدولة مسؤولية توفير موارد كافية له، تماثل ما هو مخصص في الميزانية للمؤسسات الرئيسية الأخرى في قطاع العدالة، مثل مكتب المحامي العام ومكتب النائب العام للجمهورية. ويلزم أيضا أن يكون هناك التزام جاد لدى جميع مؤسسات الدولة المنوط بها ضمان المحاكمة وفق الأصول القانونية واحترام حقوق الإنسان، ومنها مكتب أمين المظالم، بأن يتعاون كل منها مع الآخر ويحترم كل منها الدور الفريد الذي يؤديه الآخر. ومن شأن هذا التعاون أن ينهض بسيادة القانون، وأن يمكن في الوقت

نفسه أمين المظالم من أداء دور رئيسي في توطيد دعائم الإنجازات التي تحققت في مجالي السلام وإرساء الديمقراطية.

١٣ - ومن أكبر التحديات التي تواجه السلفادور مستقبلا التغلب على الإقصاء الاقتصادي والاجتماعي الواسع الانتشار. فبعد أن مر الاقتصاد بفترة نمو سريع مكنت البلد من يتقدم ١٠ خطوات في مؤشر التنمية البشرية، تباطأ في السنوات الخمس الأخيرة وألمت به نكسات حادة نتيجة لزلزالي كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠٠١. وتعتمد السلفادور اعتمادا مكثفا على التحويلات التي تأتيها من الخارج، والتي تشكل أكبر مصدر لدخلها، تليها في المرتبة الثانية مصانع التجميع الكائنة في عرض البحر ثم يأتي في المرتبة الثالثة متأخرا القطاع الزراعي المصاب بكساد، ولا سيما بعد الهبوط الحاد في أسعار البن حاليا. ويؤثر ذلك بشدة على سكان الأرياف، الذين يشكلون ٤٠ في المائة من مجموع السكان. ووفقا لمؤشر التنمية البشرية، لا يزال التفاوت في الدخول من أعلاه في العالم: إذ يكسب أغنى ٢٠ في المائة من السكان دخلا يزيد ١٨ مرة على ما يكسبه أفقر ٢٠ في المائة. وهذه النسبة هي ٥ مرات في البلدان التي تصنف في فئة البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة. وفضلا عن ذلك، يقل دخل نحو نصف سكان السلفادور عن المستوى اللازم لتلبية الحاجات الأساسية.

١٤ - ويعرض تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي برنامجا مفيدا للعمل الوطني والتعاون الدولي في الفترة المقبلة. فهو يقترح التحرك على عدة جبهات: إنشاء مرافق مؤسسية لمناقشة السياسات الأساسية للدولة والاتفاق عليها، استنادا إلى رؤية مشتركة لمستقبل السلفادور؛ وإصلاح النظام الانتخابي، بما في ذلك تمكين المواطنين الكثيرين الذين يقيمون في الخارج من الإدلاء بأصواتهم في الانتخابات؛ ووضع استراتيجية وطنية لمكافحة الفقر؛ وتنقيح استراتيجيات تحقيق النمو؛ ووضع ميثاق بشأن المسؤولية المالية؛ واتخاذ تدابير لتعزيز الأسواق الرئيسية؛ ومشاركة المواطنين ووسائط الإعلام بشكل أنشط في مباشرة رقابة ديمقراطية على السياسات العامة.

١٥ - والسلفادور تقف الآن على مفترق الطرق. كما أن الوقت مناسب جدا للتأمل. وإنني إذ أدرك بُعد النظر والشجاعة اللذين كانا مصدر إلهام لحكومة السلفادور وجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني عندما تفاوضتا على اتفاقات السلام ووقعتاها، وإذ أقدر، فوق كل شيء، بسالة شعب السلفادور وقوة تحمله، أحثهم على أن يستلهموا من هذه اللحظة الحاسمة في تاريخهم ما يعينهم على مجابهة تحديات اليوم. واتفاقات السلام هي خطة تمهيدية لتحقيق أهداف السلام واحترام حقوق الإنسان وإرساء الديمقراطية والمصالحة التي حددها الأطراف لأنفسهم عندما شرعوا في المفاوضات. وإني أشجعهم على مواصلة السير

في هذا الاتجاه. فباستعادة روح التفاهم والمصالحة التي كانت سائدة في ذلك الوقت الحاسم سيتمكنون من توطيد إنجازات السلام والتغلب على الصعاب الكثيرة التي تنتظرهم وصوغ حياة أفضل لهم ولأبنائهم.

١٦ - وإني أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن امتناني للمجتمع الدولي لالتزامه ودعمه القَيمين لعملية السلام في السلفادور. فقد كان الدعم السياسي الذي قدمته مجموعة الأصدقاء - إسبانيا وفنزويلا وكولومبيا والمكسيك، مفيدا جدا أثناء المفاوضات. وقد انضمت الولايات المتحدة الأمريكية أثناء التنفيذ إلى المجموعة، التي ظلت تسهم في العملية إسهاما إيجابيا.

١٧ - وقد تعاونت حكومات إسبانيا، وإيطاليا، والدانمرك، والسويد، وسويسرا، وفرنسا، وفنلندا، وكندا، والمكسيك، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنرويج، والنمسا، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، تعاونا ماليا وتقنيا حاسما أثناء تنفيذ الاتفاقات. ويُشكر لها كثيرا دعمها للعملية والثقة التي أودعتها في منظومة الأمم المتحدة.

١٨ - وستواصل الأمم المتحدة دعم أهداف السلام وإرساء الديمقراطية وسيادة القانون من خلال برامجها ومشاريعها، وكذلك من خلال تقاريرها عن الحالة في أمريكا الوسطى، على غرار ما هو متبع بالنسبة لبلدان أمريكا الوسطى الأخرى. إن التحديات التي تواجه السلفادوريين في إقامة مجتمع منصف لا تزال هائلة. ولذا فإني أهيب بالدوائر المانحة أن تواصل دعم السلفادور في جهودها الرامية إلى القضاء على الفقر وترسيخ دعائم الديمقراطية. وستظل هناك حاجة إلى التعاون الدولي المستنير بدعم من صناديق الأمم المتحدة وبرامجها وينبغي أن يشكل هذا التعاون أحد العناصر القوية لدعم المبادرات الوطنية الرامية إلى إقامة مجتمع يسوده العدل والإنصاف وإلى ترسيخ دعائم ذلك المجتمع.